

مادة ٥ - يصدر وزير الحربية ووزير المالية كل فيما يخصه القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ رجب سنة ١٣٩٥ ( ٢٦ يولييه سنة ١٩٧٥ )  
أنور السادات

### قانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٥

بتعديل المادة ٨ من التأشير العامة المرافقة للقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٧٤ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧٥

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٨ من التأشير العامة المرافقة للقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٧٤ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧٥ النص الآتي :

” يجوز للحكومة خلال السنة المالية الاقراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومن وكالة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي في حدود مبلغ ٢٠٠ مليون دولار ( مائتي مليون من الدولارات ) وذلك بسعر الفائدة الذي يتفق عليه مع وكالة التنمية الدولية أو البنك الدولي للإنشاء والتعمير .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ رجب سنة ١٣٩٥ ( ٢٦ يولييه سنة ١٩٧٥ )  
أنور السادات

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ رجب سنة ١٣٩٥ ( ٢٦ يولييه سنة ١٩٧٥ )  
أنور السادات

### قانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥

في شأن استيراد عربات الركوب أو الدراجات الآلية للصاين في العمليات الحربية وإعفاؤها من الرسوم الجمركية

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يجوز استيراد عربة ركوب صغيرة ذات أربعة سلعترات فأقل أو دراجة آلية مجهزة واحدة تخصص للاستخدام الشخصي لكل فرد من أفراد القوات المسلحة أو العاملين المدنيين بها الذين أصيبوا أو صابون في العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة ، ونتج عن إصابتهم شلل أو فقد أحد الأضراس أو الذين تستدعي حالهم - من الفئات المشار إليها بقرار من المجلس الطبي العسكري المركزي تزويدهم بعربة ركوب أو دراجة آلية مجهزة .

مادة ٢ - تعفى عربات الركوب أو الدراجات الآلية المشار إليها في المادة (١) من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المتعلقة بالاستيراد .

مادة ٣ - يحمل المصاب ثمن العربة أو الدراجة الآلية المجهزة طيباً ومصاريف الشحن والتولون حتى ميناء الوصول بجمهورية مصر العربية على أن يتم تحويل ثمن العربة أو الدراجة بالسعر الرسمي .

مادة ٤ - يحظر التصرف في العربات أو الدراجات الآلية المشار إليها في المادة (١) بأي نوع من أنواع التصرفات القانونية لمدة خمس سنوات من تاريخ وصولها إلى الأراضي المصرية ما لم تسدد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تم الإعفاء منها بالتطبيق للمادة (٢) .

ويستثنى من شرط المدة المشار إليها بالفقرة السابقة في حالة وفاة مالك العربة أو الدراجة الآلية .